

# ميزانية الدولة التونسية 2011

تونس / المغرب الموحد / المحرر المالي

تتبع ميزانية الدولة التونسية الإرادات السياسية القائمة على عدد التوجهات التي قادت مسيرة البلاد منذ سنوات طويلة.

فمن جهة تصدر قضايا سلامة التوازنات المالية، حرصا دائما على عدم ترك الانزلاق بكل مساوئه يسيطر، وذلك عبر تعبئة فعلية للموارد الذاتية إلى أقصى حدودها واستمرار السيطرة في عجز الميزانية وتقليص الدين العمومي والتحكم في مقادير خدمة ذلك الدين.

## حصر إنفاق الدولة

ومن هنا فقد تم ترفيع الميزانية بين سنتين 2010 و2011 فقط بنسبة 5% أي في مستوى متناسق مع زيادة الثروة الوطنية، وترجم ذلك عدة مؤشرات :

- تطور نسبة النمو بـ 5.4%، وإذا تحققت ولا شيء يدفع للاعتقاد بأنها لن تتحقق، فإن ذلك يعني الخروج الكامل من الأزمة التي فرضتها علينا العوامل الخارجية وعودة الانتعاش، وأيضا التوجه التدريجي لرفع نسبة النمو فوق الـ 5% المعتادة، وصولا بعد سنوات ثلاث أو أربع إلى حدود 7% بما يمكن من توفير فرص العمل لاستيعاب كل طاقة العمل الوافدة، وخاصة منها حاملي الشهادات العليا.

- تطور الموارد الذاتية (بالأسعار الجارية) بنسبة 6.1% أي في مجال السيطرة والطاقة الفعلية لمالية البلاد.

- تطور نفقات التصرف بـ 6.3% ونفقات التنمية بـ 7.5%، ما يعني مزيد ضبط الإنفاق التسييري رغم أهمية كتلة الأجور والإنفاق الاجتماعي (تعليم وصحة) وهي مجالات غير قابلة للتخفيض بل على العكس، كما إنها تعكس مجهود الحكومة الاستثماري عبر ميزان التجهيز، أي مواصلة برامج تطوير البنية التحتية، أساس التطوير الاستثماري، وأيضا القيام بالمنجزات المنتجة سريعا التي ما زالت قدرة القطاع الخاص غير قادرة عليها.

- حصر عجز الميزانية في نسبة 2.5% من الناتج حفاظا، على توازنات مالية سليمة، دون الإخلال بقدرة الحكومة التدخلية، ودون خنق المبادرة العمومية وأيضا للحفاظ على الطاقة الشرائية وعدم انفلات التضخم المالي، ولكن بحجم ونسبة أقل حتى من تلك التي حددها الإتحاد الأوروبي لدوله الأعضاء، أي 3%، والتي تم تجاوزها كثيرا وحتى إلى حدود 12 أو 13% مما تسبب ويتسبب في أزمة اقتصادية مالية خارج إطار السيطرة بنسب عجز وصلت في بعض البلدان إلى 12 أو 13%.

## الدين العمومي تحت السيطرة

- التقليص في حجم الدين العمومي إلى الناتج في نسبة لا تتعدى 39%، وذلك في إطار من مواصلة عدم رهن إرادة

الدولة، أو ارتهان مستقبل أبنائها وخاصة من الأجيال اللاحقة، وإذا عرفنا أن بعض البلدان الأوروبية يتجاوز حجم مديونيتها 100 أو حتى 120% من الناتج وأنها تواصل الاستدانة لتطهير حساباتها، لأدركنا مدى سلامة السياسات التونسية، التي ومنذ سنة 1987 وبعد أزمة 1987/1986 أيام الوزير الأول الأسبق محمد مزالي، اتجهت بحزم ليكون ثقل الدين أخف فأخف، ولكن دون إهمال هذا الجانب من تمويل الموازنة العامة للدولة، وكما يقول المثل الفرنسي من استدان أثرى، ولكن إلى الحدود التي لا تمثل قيادا لا على السيادة الوطنية، ولا عبئا يثقل حمله فيؤدي إلى عكس مقصده.

## ميزانية طموحة وفي إطار الممكن والمحتمل

من هذه المنطلقات السليمة تم تحديد حجم الميزانية العامة للدولة التونسية بـ 19 مليار و192 مليون دينار أي حوالي 12.5 مليار دولار.

بذلك فإن تطور حجم الميزانية بين 2010 و2011 92 مليون دينار، أي بنسبة 5%.

وتم الحرص على تعبئة موارد ذاتية كافية عبر الجباية التي تقلص ضغطها شيئا، ولكن بدت أكثر فأكثر كفاءة والمداخيل غير الجبائية التي تشهد بدورها تطورا، مما يجعل اللجوء للقرض محدودا ويقلل من ضغطه إذ لا ينبغي أن يفوت على المتابع أن بلادنا قد خفضت مديونيتها تباعا خلال العشرين سنة الماضية من 60 إلى أقل من 40% من الناتج واستطاعت أن تنزل بها في خلال 3 سنوات بثلاث نقط، وبالتالي تقليص خدمة الدين أي السداد بصورة تخفف من نفقات الميزانية سواء بأصل الدين أو فوائده وهو ما يعطي تلك الميزانية سواء التسييرية أو الاستثمارية أريحية وراحة أكبر.

هذا من جانب الموارد أما من ناحية الإنفاق، فتميزت الميزانية برغبة أكيدة في ترشيد الإنفاق ومزيد الضغط على الأبواب القابلة للضغط.

وفيما ستزيد نفقات التصرف التقديرية بنسبة 6.3% (10 مليار و732 مليون دينار) فإن نفقات التنمية أو الاستثمار أو التجهيز ستزداد بـ 7.1% (4 مليار و818 مليون دينار) ما يبرز إرادة السلطة الواضحة في مزيد تطوير البلاد عبر إنفاق يستهدف (مع غيره) دفع نسبة النمو إلى الأعلى عبر مزيد الاستثمار وفي اتجاه استيعاب مزيد العمالة، حتى يتحقق التشغيل الكامل في أفق 2014 أو على الأقصى 2015، وفقا للبرنامج الرئاسي والخطة الخماسية الجديدة.

وسيرى القارئ أن إنفاق الدين العمومي سيتقلص بنسبة 3.4% بين سنة وأخرى، وهو لعمرى عين الصواب في مجال المالية العمومية. ■